مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
العدد الحادي عشر
مارس March 2025

# دور الحَوكَمة في مُكافحة فساد القطاع المصرفي

د. المختار إسماعيل عبدالله العروسي
كلية الاقتصاد/ جامعة الزاوية
almukhatar@hotmail.com

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يلعبه مفهوم الحوكمة في مكافحة الفساد في المصارف التجارية بمدينة الزاوية، ودوره في الحد من بعض ممارسات الفساد، والتعرف على أهم مؤشرات الحوكمة الأكثر أهمية من وجهة نظر عينة الدراسة وعلاقة كل منها بمكافحة الفساد، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج ومعلومات قد تساعد على تقديم المقترحات وتساهم في الحد من الفساد.

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستخدام اختبار T ومعاملات الارتباط والمتوسطات الحسابية لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك بالاستعانة بالمنظومة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج أهمها: ان الحوكمة في المصارف قيد الدراسة لازالت تواجه عدة تحديات منها الانقسام السياسي بين مدن الشرق والغرب ووجود محافِظَين للبنك المركزي، كل ذلك يجعل من مكافحة الفساد أمر صعب، وكلها قضايا تحد من الحوكمة وتساهم بشكل كبير في تفشي الفساد. وتقترح الدراسة مجموعة توصيات منها: توعية العاملين بأهمية الحوكمة في القطاع المصرفي لمكافحة الفساد، وضرورة اهتمام الإدارة العليا بالمصارف بتطبيق مبادئ الحومة المصرفية وجعلها أداة رقابة، ومحاولة توحيد إجراءات التعامل المصرفي تطبيقا لمبدأ المعاملة العادلة والمساواة بين جميع عملاء المصارف.

**Abstract:**

This study aimed to understand the role played by the concept of governance in combating corruption in commercial banks in the city of Zawiya, its role in reducing certain corrupt practices, and to identify the most important governance indicators from the perspective of the study sample and their relationship to combating corruption. The aim was to arrive at results and information that might help inform proposals and contribute to reducing corruption. The descriptive analytical approach was adopted, and the t-test, correlation coefficients, and arithmetic means were used to test the study's hypotheses. This was done using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). The study reached a set of

results, the most important of which are: Governance in the banks under study still faces several challenges, including the political division between eastern and western cities and the presence of two central bank governors. All of these make combating corruption difficult, and all of these issues limit governance and significantly contribute to the spread of corruption. The study proposes a set of recommendations, including: raising awareness among employees of the importance of governance in the banking sector to combat corruption; the need for senior bank management to focus on implementing banking governance principles and making them a tool for oversight; and efforts to standardize banking procedures in accordance with the principle of fair treatment and equality among all bank clients.

**المقدمة:**

يشيع منذ القدم استخدام مصطلح الفساد في الخطاب الأخلاقي والسياسي والإعلامي، لدرجة أنه أصبح جزءًا من الحديث اليومي للناس، وذلك لأن الفساد قد شكّل على مر التاريخ آفة مدمرة في كافة مناحي الحياة الإنسانية، وأثر تأثيرًا مباشرًا على حياة الشعوب، أفرادًا وجماعات، في كافة شؤون حياتهم، وامتدت آثار الفساد السلبية على نطاقات واسعة لا تكاد تحصى إلى الحد أنه أصبح يوصف بأنه أحد أكبر التحديات في العصر الحديث، حيث يشوّه الفساد البيئة الثقافية والسلوكية والتنظيمية للمؤسسات العامة والخاصة على السواء، ويقوض التنمية الاقتصادية، ويعرض الاستقرار السياسي للخطر لأنه يضر بثقة الأفراد في الحكومات والمؤسسات ويساهم في انتهاك حقوق الإنسان، وبالتالي الإضرار بالمجتمع بشكل عام.

وعلى الرغم من شهرة المصطلح، وتداوله على نطاق واسع، فإن مدلوله غير محدد بدقة، حيث تتفاوت مفاهيم ومعاني الفساد ما بين أخلاقية ودينية واقتصادية وسياسية وقانونية وغيرها. حيث يختلف مفهوم الفساد باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه، ويتخذ تبعًا لذلك أوصافًا متعددة ومتداخلة منها السياسي، والاقتصادي، والمالي، والإداري، والاجتماعي، والأخلاقي، وغيرها.

ونظرا لما يسببه الفساد من انهيار للدول والمجتمعات صدرت العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الفساد منها: اتفاقية الدول الأمريكية لمكافحة الفساد: التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية عام 1996، والتي تعد أول محاولة لوضع نظام ضد الفساد في إطار اتفاقية دولية ملزمة.

واتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، التي اعتمدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1997، واتفاقية القانون الجنائي بشان الفساد التي اعتمدها مجلس أوربا عام 1999، واتفاقية القانون المدني بشان الفساد التي اعتمدها مجلس أوربا عام 1999، اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربته والتي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي عام 2003، اتفاقية الجامعة العربية لمنع الفساد ومكافحته والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2010، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والتي دخلت حيّز التنفيذ في 29 سبتمبر 2003.

**مشكلة الدراسة:**

مما لاشك فيه أن العديد من مؤسساتنا تعاني من التخلف الإداري، وقصور في الأداء وضعف في الكفاءة وتدني في مستوى الخدمات المقدمة، ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب منها الأنظمة القديمة والتضخم الإداري وغياب التنسيق وعدم الاهتمام بالتطوير والتحسين والمحاباة والوساطة وإضفاء السرية على بعض الأعمال الإدارية، مما أدي إلى فقدان ثقة المواطن بمؤسسات القطاع العام، والذي بدوره أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد، وذلك نتيجة للخبرة المتنامية لموظفي القطاع العام في تقديم الخدمات، والذي بدوره أكسبهم القوة على طالبي الخدمات، هذا بالإضافة إلى ضمان الاستمرارية الوظيفية لنفس الموظفين.

في الآونة الأخيرة حدث توجه واهتمام كبيرين في برامج تقوية الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، فمنذ سنوات لا يكاد يخلو أي خطاب أو برنامج حكومي من ترديد عبارة ضرورة مكافحة الفساد، إن الفساد بأشكاله المختلفة مستشري في أغلب القطاعات وفي كل الدول ولكن بدرجات متفاوتة، فقد أدى عجز القطاع الحكومي عن تحقيق طموحات المواطنين بالتنمية المستدامة بفاعلية، فلجأت بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم الإنمائي UNDPإلى استخدام الحوكمة كأسلوب وطريقة لتحقيق ماعجزت عنه الحكومات فيما يخص التنمية المستدامة كآلية لتقييم الأداء سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات التابعة للحكومة كالوزارات ومؤسسات المجتمع المدني، أو حتى مؤسسات القطاع الخاص، ويتجلى ذلك بوضوح في الدراسات التي يجريها البنك الدولي في العديد من الدول لمدى تطبيق الدول لمضامين الحوكمة حيث أصبح تطبيق تلك المضامين أحد المعايير المهمة بالنسبة للبنك. **(مثاني، 2017، ص21)**

وبالتالي فقد صاغ الباحث مشكلة البحث في السؤال التالي: **ما هو دور الحوكمة في مكافحة فساد القطاع المصرفي؟**

**أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الحاجة الملحة لترسيخ مبادئ الحكومة في مؤسسات القطاع العام، تلك المبادئ التي قد تضمن نجاح مؤسسات القطاع العام، وذلك لما لتلك المبادئ من تأثير على الفساد بكافة أشكاله.

كما تكمن أهمية الدراسة بارتباطها بمفاهيم حديثة النشأة، كالحوكمة في القطاعين العام والخاص ومكافحة الفساد كما أنها تعتبر دعوة لمؤسسات القطاع العام إلى تبني تطبيق آليات الحوكمة كجانب وقائي للحد من ممارسات الفساد والعمل على إدارة مخاطر الفساد.

**أهداف الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على دور وتأثير الحوكمة في الحد من بعض ممارسات الفساد في المصارف قيد الدراسة.

2- التعرف على مفهوم ونشأة وآليات حكومة المؤسسات.

3- التعرف على مفهوم الفساد وممارسات الفساد الأكثر انتشاراً في المصارف.

4- تحليل واقع الفساد في المصارف قيد الدراسة.

5- التعرف على دور مؤشرات الحوكمة في الحد من ممارسات الفساد في المصارف قيد الدراسة.

**فرضيات الدراسة**

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر (المشاركة والمساءلة) ومكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر فعالية الحكومة ومكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر سيادة القانون ومكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة.

5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة التشريعات ومكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة

**حدود الدراسة:**

تناولت الدراسة دور الحوكمة في مكافحة الفساد بالمصارف التجارية العاملة بمدينة الزاوية (الجمهورية – التجاري – الوحدة – شمال أفريقيا)، كما يراها مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام بهذه المصارف، وحيث إن هذه الدراسة موقفية ونتائجها تعبر عن موقف المبحوثين وآرائهم في لحظة معينة، ونظراً لأن تغير هذه الآراء سلباً أو إيجابا هو أمر محتمل الحدوث وهو ما يميز الدراسات المتعلقة بالسلوك الإنساني، فإن هذه الدراسة تعبر عن اتجاهات المبحوثين خلال فترة إجراء الدراسة وهي النصف الثاني من سنة 2024 ميلادية.

**منهجية الدراسة**

اعتماداً على الدراسة الميدانية لمجتمع البحث فإن هذه الدراسة هي دراسة وصفية تحليلية حيث سعى الباحث من خلالها إلى تحليل البيانات والمعلومات من أجل اختبار صحة أو عدم صحة الفرضيات المثارة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بالاستعانة بالمنظومة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss).

**مجتمع وعينة الدراسة:**

تمثل مجتمع الدراسة في مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام بالمصارف التجارية العاملة بمدينة الزاوية (الجمهورية – التجاري – شمال أفريقيا – الصحاري– الوحدة)، واللذين بلغ عددهم 75 مفردة، تمَّ اختياره بالكامل كعينة للدراسة.

**الدراسات السابقة**

**1– دراسة مقسم، 2010** بعنوان " فاعلية حوكمة الشركات على قرار منح الائتمان المصرفي" وقد هدفت هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات على منح الائتمان المصرفي بالمصارف السودانية، وقد ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن توفير آليات لتعزيز مصداقية وشفافية القوائم المالية المنشورة، والالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساعد في إعداد تقارير مالية أكثر شفافية حول المؤسسات والشركات طالبة التمويل المصرفي، ما يعزز قدرة المصارف التجارية العاملة بالسوق المصرفية السودانية على تقييم قدرتها على السداد والوفاء بالتزاماتها ومن تم الحد من حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة القدرة الائتمان للمصارف.

**2- دراسة النور 2011** بعنوان: "أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية، الشركات المساهمة العامة السعودية"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق نظم حوكمة الشركات على كفاءة الأداء، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات وتحسين أدائها وبالتالي رفع كفاءة أداء الشركات المتبنية لآليات الحوكمة.

**3- دراسة معراج وآدم 2012** بعنوان: "نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى استشراف إمكانية تفعيل الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري ومدى الدور الذي يمكن أن تلعبه في تعزيز قدرة المصارف التجارية الجزائرية في تعظيم أرباحها الاستثمارية، كذلك الوقوف على مدى قدرة الحوكمة وفاعليتها في الحد من الفساد الإداري والمالي فيها، وقد توصلت هذه الدراسة عدة نتائج أهمها أن البيئة التشريعية المتمثلة بالقوانين والقرارات المنظمة للعمل المصرفي المتضمن بشكل صريح مفهوم حوكمة الشركات، وأن المصارف الجزائرية التي تتبنى مبادئ حوكمة الشركات تتمتع بميزة تنافسية أعلى لجذب رؤوس الأموال مقارنة بالمصارف التي تطبقها ومن تم قدرة أكبر على تعظيم عوائدها الاستثمارية.

**4- دراسة عيادي وخوالد 2012** هدفت هذه الدراسة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية- دراسة حالة الجزائر دراسة وتحليل مدى الالتزام بتطبيق وتبني آليات الحوكمة ومحدداتها وأهميتها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن حوكمة المؤسسات المالية والمصرفية ضرورة ملحة للنظام المصرفي كمرجعية تضبط على أساسه العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية في المصرف، وتنعكس على قدرته لتحسين الأداء بالمصارف الجزائرية، كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف تعمل على بناء نظام رقابي محكم تكون له القدرة على إدارة المخاطر، وتوزيع المسئوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف للحد من مخاطر البيئة المصرفية.

**5- دراسة الساعدي 2014** بعنوان: "إستراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية" هدفت الدراسة لمعرفة مدى قدرة المصارف على تطبيق مفاهيم وأسس الحوكمة المؤسسية، بما يخدم المصارف في جهودها الرامية لتقليل المخاطر المصرفية والتي تؤثر في قدرتها على تحقيق الأرباح وتعظيم العوائد، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة بين تطبيق المعايير

المحاسبية والالتزام بالضوابط القانونية إلي جانب انتهاج أسلوب التدقيق الداخلي وقدرة المصرف على النجاح في تطبيق مفهوم الحوكمة بكفاءة وفاعلية.

**6- دراسة الشافعي 2019** بعنوان: "دور الحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية ، دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والصحاري فرع الخمس" ، سعت الدراسة لمعرفة مدى تطبيق المصارف التجارية المشمولة بالدراسة لنظام الحوكمة وتسليط الضوء على أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلي أن اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة في ظل سيادة سياسة الشفافية في البيئة الاقتصادية.

**التعليق على الدراسات السابقة**

بمراجعة أدبيات الدراسات السابقة التي كتبت في موضوع الدراسة، نلاحظ أن جل الدراسات كانت عن البيئة العربية أما ما يخص البيئة الليبية، فنجد أن أغلب الدراسات ركزت على الجانب المحاسبي، وبعضها الآخر ركز فقط على حوكمة الشركات كونها ذات تعامل مالي مع المؤسسات المالية والمصرفية، أما هذه الدراسة فاختلفت عن سابقاتها كونها ركزت على متغيرات أكثر شمولية عن سابقاتها في بيئة مختلفة.

## أولاً: الإطار النظري للدراسة

### المبحث الاول: الحوكمة

**تمهيد:**

تعد الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة لتحقيق الجودة والتميز في الأداء ، ويعني مصطلح الحوكمة المصدر أو المرجعية التي يستند إليها في حكم المؤسسة وهي متطلبات الإدارة الرشيدة في الشركات والمؤسسات في مختلف دول العالم ، وإحدى آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري، وقد زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدتها العديد من دول شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة، والتي فجرها الفساد الإداري، والمالي وسوء الإدارة بين المديرين التنفيذيين في تلك الشركات، مما أدى إلى صعوبة جذب المستويات الكافية من رأس المال، التي كان أهم أسبابها عدم الإفصاح الكامل في التقارير المالية للعديد من الشركات عن المعلومات

التي يحتاج إليها مستخدمو هذه التقارير، حيث عزتها العديد من الدراسات إلى ضعف هيكل الحوكمة. (Asian Development Bank Institute, 2004,p33)

وقد كان لهذه الأزمات تأثيرا هائلا في سَن التشريعات، والقوانين المنظمة لعمل المصارف، فضلا عن دورها في تحديد أنظمة الحوكمة فتفاوتت أطر الحوكمة فيما بينها في مختلف دول العالم، وهذا يعود إلى أن أطر الحوكمة ومبادئها تتأثر بعوامل مختلفة تختلف من دولة لأخرى. (Torani,2020,p98)

**مفهوم الحوكمة في الجهاز المصرفي**

تعني الحوكمة من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما في ذلك كيف تتم هذه العمليات: (Pasel,1999,p6)

1- وضع استراتيجية وأهداف البنك ( بما فيها تحقيق عوائد اقتصادية للملاك.).

2- تحديد مستوى تحمل البنك للمخاطر.

3- إدارة العمليات اليومية للبنك.

4- مراعاة مصالح كل من لهم علاقة بالبنك مثل الموظفين والعملاء والمساهمين والمودعين وغيرهم.

5- موائمة أنشطة وتصرفات البنك بحيث يقوم المصرف بعمله بطريقة آمنة وسليمة، والالتزام بتطبيق القوانين السارية ومراعاة القواعد الخاصة بالإجراءات.

**أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي**

تعتمد سلامة الجهاز المصرفي على الحوكمة، حيث يؤدي التطبيق الجيد للحوكمة إلى المحافظة على القواعد والمبادئ الخاصة بتحسين مدى دقة وشفافية التقارير المالية والتشديد على تطبيق المعايير الخاصة بالأخلاقيات في البنك؛ والذي بدوره يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية (العلفي، 2011، ص24) ويمكن أن تعمل حوكمة البنوك على تخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات وتحد من هروب رؤوس الأموال وإتاحة التمويل، ومكافحة الفساد الذي يعيق التنمية الاقتصادية؛ حيث يفضل المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في البنوك التي تتمتع بهياكل حوكمة سليمة والتي تضمن لهم حماية أموالهم وخدمة مصالحهم وتحقيق عائد عادل على الأصول التي يمتلكونها، أي أن الحوكمة تؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين وتحقيق أفضل عائد على الاستثمار وزيادة العمالة والنمو الاقتصادي. (خليفة، 2005، ص375)

**مؤشرات الحوكمة**

من أهم المؤشرات التي اعتمدها البنك الدولي لقياس مدى الالتزام بحوكمة القطاع العام المؤشرات التالية: **(القرلة، 2014، ص32)**

**1- المشاركة والمساءلة**

تتمثل المشاركة في منح كافة أصحاب العلاقة داخلياً وخارجياً حق القيام بدور فاعل في عملية صنع القرار في الدائرة الحكومية، كما تتضمن المشاركة وضع الإجراءات التي تضمن قيام المؤسسة وإدارتها وموظفيها بعمليات تشاورية منظمة، تضمن حوار حقيقي وفعال ومنظم، يتم من خلاله تسهيل المشاركة والحصول على المعلومات الكاملة والواضحة في الوقت المناسب، وأخذ التغذية الراجعة، وجمع وتحليل الآراء والتوصيات من مختلف أصحاب العلاقة بما فيهم المواطنين، والموظفين والمؤسسات الحكومية الأخرى، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية وغيرهم .

**2- الاستقرار السياسي**

للاستقرار السياسي تأثير كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية، والتنمية المستدامة، حيث تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى دول أكثر أمناً للاستثمار والعمل لذلك يعد الاستقرار السياسي مؤشراً مهماً من مؤشرات الحوكمة الرشيدة، فكلما كانت الدولة مستقرة سياسياً، فإن ذلك يدعم فعالية وكفاءة السلطة التشريعية والتنفيذية، ويقصد بالاستقرار السياسي مدى ثبات الأنظمة والبعد عن احتمال زعزعة استقرارها أو حدوث انقلاب سياسي أو حروب.**(القرلة، 2014، ص32)**

**3- فعالية الحكومة**

يعبر مؤشر فاعلية الحكومة عن قيام الدائرة الحكومية بوضع الاستراتيجيات والإجراءات من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها، والعمل على إنجاز مهامها بشكل متكامل وشامل، وذلك بعد القيام بإجراء التحليلات المستندة إلى الأدلة، بهدف ضمان التنفيذ الفاعل والمتوازن لمهامها، مما يضمن تعزيز الصالح العام وتحقيق التنمية الشاملة، كما يتم وضع استراتيجيات تحتوي أهدافاً واضحة ومحددة يمكن قياسها، وتراعي احتياجات متلقي الخدمة العامة.**(مثاني، 2017، ص24)**

ويمكن قياس فعالية الحكومة من خلال قياس الأداء الحكومي في تقديم الخدمات الأساسية مثل البنية التحتية، وجودة التعليم ، والرضا عن نظام التعليم في المدارس الحكومية، والرضا عن نظام

النقل العام وطرق المواصلات والطرق السريعة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والمنافذ الجمركية، والخدمات الصحية الأساسية وشبكة مياه الشرب، والطاقة وشبكات الكهرباء، والمرافق الصحية، والنظافة العامة والتخلص من النفايات، وتوفير السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء، وتنظيم سوق العمل، وتدابير حماية الأسعار، والسيطرة على السياسات النقدية، وحماية البيئة، والاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية وغيرها.

**4- جودة التشريعات**

يعد هذا المؤشر المكون الرئيسي في التنمية الاقتصادية للدول، وهو اعتراف واضح بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص باعتباره داعم وموازي للدور الحكومي في التنمية الاقتصادية، أيضا يهتم هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحوكمة، ويعزي معظم الخبراء والسياسيين سبب انتشار الفساد التلاعب بالقوانين وضعف التشريعات، فالتشريعات والقوانين الحكومية ذات الجودة العالية تساهم بشكل كبير في تقليل حجم الأزمات الاقتصادية وغير الاقتصادية.**(القرلة، 2014، ص32)**

**5- سيادة القانون**

والذي يعني وجود سند تشريعي واضح وسليم لكافة التشريعات المعمول بها في الدولة والتي تعمل بموجبها المؤسسة وتمارس بها سلطاتها ومهامها وواجباتها، ويتضمن إصدار التشريعات وفقا للإجراءات الدستورية والمبادئ القانونية المعمول بها، على أن تكون شاملة ومكتملة ومنسجمة ومتدرجة بحيث لا تتعارض مع أية تشريعات في الدولة أو مع الاتفاقيات الدولية الموقعة، وأن تخلو من الثغرات القانونية ويجب ضمان التزام المؤسسة وموظفيها بالتشريعات المعمول بها عند القيام باتخاذ أي من الإجراءات أو القرارات الإدارية والمالية والفنية والامتثال لها، والعمل على تطبيقها بشكل ثابت وموحد على الجميع وبشكل عادل ودون تعسف أو استثناء، وأن تكون هذه التشريعات والقواعد ذات استقرار ويمكن التنبؤ بها والاعتماد عليها.

## المبحث الثاني: الفساد

**مفهوم الفساد:**

"الفساد لغة في اللغة العربية هو مصدر فَسَد وفَسُد، وله معانٍ عدة، منها التلف، والجَدْب، وإلحاق الضَرَر، والعَطَبْ، والاضْطِراب، والخَلَلْ، وهو نقيض الصلاح، ويشير إلى الانْحِلال والفسق وفي اللغة الإنجليزية وفقًا لقاموس"أكسفورد" فإن الفساد هو"السلوك المخادع أو الاحتيالي من قبل أولئك الموجودين في السلطة"، و"السلوك غير الأمين أو غير القانوني، خاصة من جانب ذوي النفوذ". **(حسن، 2013، ص38)**

وبالتالي فإن الفساد في جوهره، وفقا للمعاني اللغوية المشار إليها يتضمن معاني التلف أو العطب المؤدي إلى الإهلاك. **(MacMullen,1990,p113)**

**ومن** أشهر تعريفات الفساد التي حازت قبولًا واسعًا تعريف البنك الدولي بأنه "إساءة استخدام المنصب العام (السلطة العامة) لتحقيق مكاسب خاصة". وبالتركيز في هذا التعريف نجد أنه يركز على الفساد في القطاع العام أو الفساد الذي يشمل الموظفين العموميين أو موظفي الخدمة المدنية أو السياسيين.**(حسن، 2009، ص17)**

**أنواع الفساد:( الديربي، 2012، ص14)**

- **الفساد الإداري:** هو الخروج على النظم الإدارية السائدة لتحقيق مكاسب خاصة للموظف العام، ومن أهم صوره استخدام وقت وأدوات ومعدات العمل لتحقيق مصالح خاصة.
- **الفساد السياسي:** وهو استخدام النفوذ السياسي لشخص أو لحزب سياسي لتحقيق مكاسب سياسية خاصة علي حساب الصالح العام، ومنها البقاء مدة أطول في الحكم، أو تحقيق مصالح اقتصادية لبعض المنتمين للقوى السياسية الحاكمة، ومن أهم صوره تزوير الانتخابات، وشراء الأصوات الانتخابية، وتفضيل المنتمين إلى هذه القوى السياسية في شغل المناصب العامة.
- **الفساد الاقتصادي:** وهو التلاعب بالقوانين والإجراءات والمؤسسات المنظمة للنشاط الاقتصادي في الدولة لتحقيق مكاسب خاصة لشخص أو فئة معينة من الأشخاص، ومن أهم صوره الاحتكارات الاقتصادية والتلاعب في البورصات وسوق الأسهم والسندات.

- **الفساد المالي:**

وهو التهرب من والتحايل على الضمانات التي تحكم التصرفات في القطاع المالي لتحقيق مكاسب خاصة، ومن أهم صوره الاستيلاء على المال العام، أو الاقتطاع من النفقات العامة، أو تسجيل نفقات وهمية، أو منح القروض بدون ضمانات أو بدون ضمانات كافية أو بشروط مخالفة دون وجه حق.

وتجدر الإشارة إلى أن التفرقة بين أنواع الفساد قد تصعب على غير المختصين، ففي كثير من الأحيان ما يعتبره البعض فساداً اقتصادياً يمكن أن يعتبره البعض الأخر فساداً مالياً، وما هو فساد مالي قد يوصف من قبل البعض الأخر بالفساد الإداري، وكل ما سبق يمكن أن يندرج تحت وصف الفساد السياسي ، ويمكن أن يقال أن بعض أنواع الفساد تقود إلى الأخرى، على سبيل المثال قد ينظر إلى الفساد السياسي على أنه أخطر أنواع الفساد وأصلها، فعندما يفسد السياسيون يفتحون الباب لأعوانهم من الإداريين ليمارسوا الفساد الإداري، خاصة في الدائرة المحيطة بالمسؤول الفاسد، وتصبح المصلحة مشتركة لجميعهم لإخفاء الفساد.

**آثار الفساد:(فوتال، خذيري، 2016، ص258-259)**

تتسم آثار الفساد بأنها واسعة النطاق، بعضها واضحة جلية والبعض الآخر في حاجة إلى توضيح. ولعل أشهرها وأهمها، ما يلي:

1- إعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2- الخسائر الاقتصادية وانعدام الكفاءة.

3- الفقر وعدم المساواة.

4- الإضرار بحقوق الإنسان ومنظومة العدالة.

5- ضعف جودة الخدمات العامة وعدم المساواة في التمتع بها.

6- تشويه النظم الاقتصادية والاجتماعية.

7- تشويه النظم السياسية وتغذية عدم الاستقرار.

## ثانيا: الإطار العملي للدراسة

### صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم عرض قائمة الاستبيان على مجموعة من الأكاديميين والمختصين في هذا المجال للتحقق من مدى صدق محتوى البحث وأشارت النتائج إلى نسبة ثبات عالية على النحو الآتي:

**جدول رقم (1) قيم معامل كرونباخ الفا**

| المتغير | معامل كرونباخ |
|---|---|
| المشاركة والمساءلة | %80 |
| الاستقرار السياسي وغياب العنف | %87 |
| فعالية الحكومة | %82 |
| جودة التشريعات | %79 |
| سيادة القانون | %79 |
| الإجمالي | %81.4 |

### أولا: قياس المؤشرات الخاصة بالمتغير المستقل (الحوكمة)

### 1- مؤشر المشاركة والمساءلة

**الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار T لمؤشر المشاركة والمساءلة**

| ر.م | العبارة | الوسط الحسابي | قيمة اختبار T | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تعزيز المشاركة والمساءلة يرفع من مستوى جودة الخدمات. | 4.40 | 26.09 | 0.00 |
| 2 | تعزيز المشاركة والمساءلة يحد من مخاطر الفساد في المؤسسة | 4.39 | 20.50 | 0.00 |
| 3 | تعزيز المشاركة والمساءلة يزيد من رضا العملاء | 4.38 | 23.22 | 0.00 |
| 4 | تقدم كافة المستويات الإدارية بالمصرف بتقديم تقرير مفصل حول الأداء بشكل دوري | 4.80 | 11.09 | 0.00 |
| 5 | تلتزم الإدارة العليا بالأنظمة المعمول بها بالدولة | 4.77 | 10.17 | 0.00 |
| 6 | عادة مايتم تشكيل لجان للمساعدة في اتخاذ القرارات | 3.50 | 7.99 | 0.00 |
| 7 | تقوم إدارة المصرف بنشر المعلومات وطبيعة العمل على موقع المصرف الالكتروني | 3.57 | 8.09 | 0.00 |
| 8 | يتم محاسبة الموظفين في مختلف المستويات في حالة مخالفة التشريعات | 3.32 | 6.43 | 0.00 |
| 9 | يشارك العاملون بالمصرف في رسم السياسات وتحديد الأهداف | 3.25 | 3.43 | 0.07 |
| 10 | تمارس وحدة الرقابة الداخلية عملها بكفاءة | 3.23 | 4.50 | 0.06 |
| 11 | تشارك مؤسسات المجتمع المدني في رسم سياسات المصرف | 3.22 | 2.77 | 0.03 |
| 12 | تشارك الجهات المنتفعة من خدمات المصرف في رسم السياسات وتحديد الأهداف | 3.20 | 3.99 | 0.00 |
| 13 | يتم الأخذ بالشكاوي التي ترد من العملاء | 3.60 | 2.99 | 0.00 |
| | الدرجة الكلية | 3.81 | 13.09 | 0.00 |

يوضح الجدول (2) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار (T) لمؤشر المشاركة والمساءلة، حسب إجابات أفراد عينة الدراسة ويوضح الجدول أن قيمة اختبار (T) للدرجة الكلية دالة إحصائية حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على أن درجة أهمية وضرورة تطبيق معايير المشاركة والمساءلة في هذه المؤسسات، حيث يلاحظ أن اتجاهات المبحوثين اتجاه عبارات مؤشر المشاركة والمساءلة مرتفعة، مما يعني أن تطبيق هذا المعيار في هذه المؤسسات ضروري ويساهم بشكل كبير في الحد من الفساد .حيث أن تعزيز المشاركة والمساءلة يرفع من مستوى جودة الخدمات ويحد من مخاطر الفساد في المؤسسة ويزيد من رضا المواطنين وهو ما تشير إليه المتوسطات الحسابية المرتفعة

## 2- مؤشر فعالية الحكومة

**الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار T لمؤشر فعالية الحكومة**

| ر.م | العبارة | الوسط الحسابي | قيمة اختبار T | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تعزيز فعالية الحكومة يحسن جودة خدمات المصرف | 3.38 | 23.22 | 0.00 |
| 2 | تعزيز فعالية الحكومة يحد من مخاطر الفساد | 4.70 | 11.09 | 0.00 |
| 3 | تتوافق خطط المصرف مع الأهداف والغايات والخدمات المقدمة للعملاء | 4.77 | 10.17 | 0.00 |
| 4 | تعزيز فعالية الحكومة يزيد من رضا العملاء | 3.50 | 10.99 | 0.00 |
| 5 | استراتيجيات المصرف تراعي احتياجات متلقي الخدمة | 3.20 | 8.09 | 0.00 |
| 6 | الموارد البشرية بالمصرف مؤهلة للتعامل مع جمهور العملاء | 3.21 | 7.23 | 0.00 |
| 7 | يتم عمل تخطيط مسبق لاحتياجات المصرف من العاملين | 3.25 | 3.57 | 0.00 |
| 8 | تهتم إدارة المصرف بتدريب العاملين والرفع من كفاءتهم | 3.23 | 4.33 | 0.00 |
| 9 | تعتمد إدارة المصرف على الدراسات والأبحاث للتخطيط المستقبلي | 3.38 | 2.21 | 0.00 |
| 10 | تقوم إدارة المصرف بقياس جودة الخدمات المقدمة للعملاء | 4.80 | 3.44 | 0.03 |
| | الدرجة الكلية | 3.74 | 12.17 | 0.00 |

يوضح الجدول (3) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار (T) لمعيار مؤشر فعالية الحكومة، من وجهة نظر رؤساء,الأقسام ومدراء الإدارات عينة الدراسة حيث يوضح الجدول أن قيمة اختبار (T) للدرجة الكلية دالة إحصائية حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على أن عينة الدراسة يرون أن هناك أهمية كبيرة لمؤشر فعالية الحكومة في المصارف محل الدراسة لمكافحة الفساد ، حيث أن تعزيز فعالية الحكومة يرفع من مستوي جودة خدمات المؤسسة ويزيد من رضا العملاء ويحد من مخاطر الفساد في المؤسسة وهو ما تشير إليه المتوسطات الحسابية المرتفعة.

### 3- مؤشر الاستقرار السياسي

الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار T لمؤشر الاستقرار السياسي

| ر.م | العبارة | الوسط الحسابي | قيمة اختبار T | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | سياسات وقوانين الدولة تعيق عمل المصرف | 3.38 | 29.22 | 0.00 |
| 2 | تعزيز الاستقرار السياسي يرفع من مستوى جودة الخدمات | 4.70 | 18.09 | 0.00 |
| 3 | يؤثر الانقسام السياسي بين الشرق والغرب على سياسات المصرف | 4.77 | 112.17 | 0.00 |
| 4 | تعد الانتخابات مؤشرا للاستقرار السياسي | 3.50 | 10.99 | 0.00 |
| 5 | هناك العديد من سياسات الحكومة لجذب المستثمر الأجنبي | 4.20 | 8.09 | 0.00 |
| 6 | تسمح الدولة للمواطنين للتعبير عن آرائهم بكل حرية | 3.21 | 9.23 | 0.00 |
| 7 | لايوجد أي تمييز في التعامل مع عملاء المصرف | 4.25 | 3.52 | 0.00 |
| | الدرجة الكلية | 4.00 | 10.22 | 0.00 |

يوضح الجدول (4) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار (T) وذلك لكل فقرة من فقرات مؤشر الاستقرار السياسي، حيث نجد أن قيمة اختبار (T) للدرجة الكلية دالة إحصائية حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على درجة أهمية,وضرورة هذا المؤشر في مكافحة الفساد، وهو مايشير إلى أن تعزيز الاستقرار السياسي يرفع من مستوى جودة خدمات هذه المؤسسات ويحد من مخاطر الفساد.

### 4- مؤشر سيادة القانون

الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار T لمؤشر سيادة القانون

| ر.م | العبارة | الوسط الحسابي | قيمة اختبار T | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | إن تعزيز سيادة القانون يزيد من رضا المواطنين | 3.67 | 29.22 | 0.00 |
| 2 | تعزيز سيادة القانون يرفع من مستوى خدمات المصرف | 4.70 | 18.09 | 0.00 |
| 3 | تعزيز سيادة القانون يكافح الفساد في المصرف | 4.34 | 112.17 | 0.00 |
| 4 | تلتزم إدارة المصرف بتطبيق التشريعات النافذة | 3.16 | 10.95 | 0.00 |
| 5 | يتم التأكيد على إدارات وأقسام بالمصرف بتنفيذ القانون | 4.55 | 11.09 | 0.00 |
| 6 | يقدم المصرف خدماته للزبائن بدون محاباة وبشكل متساوي | 3.12 | 10.37 | 0.00 |
| 7 | تطبق إدارة المصرف الأنظمة على كافة المنتفعين بحيادية | 4.45 | 3.52 | 0.00 |
| | الدرجة الكلية | 3.99 | 11.37 | 0.00 |

يوضح الجدول (5) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار (T) وذلك لكل فقرة من فقرات مؤشر سيادة القانون ويتضح من الجدول أن قيمة اختبار (T) للدرجة الكلية دالة إحصائية حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على أهمية مؤشر سيادة القانون في المصارف قيد الدراسة مرتفعة من وجهة نظر العينة، مما يشير إلى أن هذا المؤشر ضروري ويساهم إلى حد كبير في مكافحة الفساد.

### 5- مؤشر جودة التشريعات

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار T لمؤشر جودة التشريعات

| ر.م | العبارة | الوسط الحسابي | قيمة اختبار T | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | جودة التشريعات ترفع من مستوى الخدمات المقدمة | 3.99 | 29.22 | 0.00 |
| 2 | جودة التشريعات تزيد من رضا العملاء | 4.16 | 18.09 | 0.00 |
| 3 | جودة التشريعات تحد من مخاطر الفساد بالمصرف | 4.08 | 112.17 | 0.00 |
| 4 | لدى المصرف ضوابط وتشريعات للعطاءات والمشتريات | 3.77 | 10.95 | 0.00 |
| 5 | لدى المصرف أدلة عمل واضحة لجميع العاملين | 4.12 | 11.09 | 0.00 |
| 6 | تمنح التشريعات استقلالية عمل المراجع الداخلي | 3.00 | 10.37 | 0.00 |
| 7 | يتم تعديل اللوائح مواكبة للبيئة الخارجية | 4.32 | 3.52 | 0.00 |
| 8 | القوانين والتشريعات تساعد على عدم التلاعب على اللوائح والقوانين | 3.67 | 11.00 | 0.00 |
| | الدرجة الكلية | 3.88 | 12.28 | 0.00 |

يوضح الجدول (6) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار T) ) وذلك لكل فقرة من فقرات مؤشر جودة التشريعات، ويتضح من الجدول أن قيمة اختبار (T) للدرجة الكلية دالة إحصائية حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة0.05، كما يتضح أن متوسط اتجاهات المبحوثين نحو مؤشر جودة التشريعات مرتفعة مما يعكس درجة أهمية هذا المعيار في مكافحة الفساد.

### ثانيا: قياس مؤشر المتغير التابع (مكافحة الفساد)

الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار T متغير مكافحة الفساد

| ر.م | العبارة | الوسط الحسابي | قيمة اختبار T | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تسهم العقوبات الرادعة بحق مرتكبي جرائم الفساد في مكافحة الفساد | 3.09 | 30.22 | 0.00 |
| 2 | يسهم إقرار الذمة المالية في مكافحة الفساد | 4.20 | 18.17 | 0.00 |
| 3 | تسهم مدونة السلوك الوظيفة العمومية في مكافحة الفساد | 4.08 | 114.22 | 0.00 |
| 4 | يقوم المصرف بتوعية الموظفين بقوانين مكافحة الفساد | 3.75 | 12.95 | 0.00 |
| 5 | تسهم جهود هيئة مكافحة الفساد في مكافحة الفساد | 4.15 | 11.09 | 0.00 |
| 6 | يتم تقلد المناصب القيادية في المصرف وفقاً لإجراءات ومعايير شفافة | 4.17 | 11.09 | 0.00 |
| 7 | يعمل نظام التعيينات على مكافحة الفساد | 4.62 | 10.09 | 0.00 |
| 8 | يسهم عمل ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد | 3.27 | 11.00 | 0.00 |
| 9 | تسهم المؤسسات الأهلية في مكافحة الفساد | 4.12 | 11.67 | 0.00 |
| 10 | يساهم الإعلام بمكافحة الفساد | 3.06 | 10.37 | 0.00 |
| 11 | يسهم نظام المشتريات والعطاءات في مكافحة الفساد | 3.72 | 10.95 | 0.00 |
| | الدرجة الكلية | 4.11 | 14.22 | 0.00 |

يوضح الجدول (7) المتوسطات الحسابية وقيم اختبار (T) وذلك لكل فقرة من فقرات مؤشر متغير مكافحة الفساد، حيث نجد أن قيمة اختبار (T) للدرجة الكلية دالة إحصائية حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، حيث أظهرت النتائج أن إجابات عينة الدراسة حول متغير مكافحة الفساد جاءت مرتفعة، حيث كانت توجهات عينة الدراسة نحو العبارة يسهم نظام المشتريات والعطاءات في مكافحة الفساد والعبارة يسهم إقرار الذمة المالية في مكافحة الفساد مرتفعة بمتوسطات حسابية بلغت قيمتها 4.62، 4.20 على التوالي.

**اختبار فرضيات الدراسة**

**جدول (8) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة للعلاقة بين مؤشرات المتغير المستقل (الحوكمة) والمتغير التابع (مكافحة الفساد)**

| | | مكافحة الفساد | |
|---|---|---|---|
| مؤشرات الحوكمة | المشاركة والمساءلة | معامل ارتباط بيرسون | 0.640 |
| | | مستوى الدلالة | 0.000 |
| | فعالية الحكومة | معامل ارتباط بيرسون | 0.253 |
| | | مستوى الدلالة | 0.07 |
| | الاستقرار السياسي | معامل ارتباط بيرسون | 0.600 |
| | | مستوى الدلالة | 0.000 |
| | سيادة القانون | معامل ارتباط بيرسون | 0.102 |
| | | مستوى الدلالة | 0.19 |
| | جودة التشريعات | معامل ارتباط بيرسون | 0.230 |
| | | مستوى الدلالة | 0.000 |

**الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المشاركة والمساءلة ومكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة.**

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين مؤشر المشاركة والمساءلة ومكافحة الفساد هي (0.640) وهي قيمة موجبة مرتفعة، مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين (مؤشر المشاركة والمساءلة ومكافحة الفساد)، وهو ما يؤكده مستوى الدلالة حيث كان (0.00) وهو أقل من مستوى (0.05) ، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يدل على وجود علاقة إحصائية لتطبيق مؤشر المشاركة والمساءلة ومكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة، وهو ما يشير إلى أنه كلما زاد اهتمام المصارف بتطبيق هذا المؤشر ساعد ذلك على مكافحة الفساد.

**الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر فعالية الحكومة ومكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة.**

أظهرت النتائج الموضحة بالجدول (8) وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين (فعالية الحكومة ومكافحة الفساد) حيث كانت قيمة ارتباط بيرسون بين المتغيرين (0.251)، أي أنه أنه لا يوجد أثر لمؤشر فاعلية الحكومة على مكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة، و بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.07) وهي أكبر من مستوى الدلالة المفترض (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية، ورفض الفرضية البديلة.، وهذا يعني أنه لا يوجد أثر لمؤشر فعالية الحكومة على مكافحة الفساد ، وربما يرجع السبب لعدم ثقة أفراد عينة الدراسة في الحكومات المنتخبة على مدى سنوات ماضية.

**الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة.**

أظهرت نتائج الجدول (8) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاستقرار السياسي على مكافحة الفساد عند مستوى الدلالة حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.00) .وهي أقل من مستوى الدلالة المفترض (0.05) مما يعني أن وجود الاستقرار السياسي يلعب دورا مهما في مكافحة الفساد ، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، حيث يشير معامل ارتباط بيرسون إلى وجود علاقة ارتباط قوية موجبة بلغت (0.600).

**الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر سيادة القانون ومكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة.**

أظهرت النتائج الموضحة بالجدول (8) وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين (سيادة القانون ومكافحة الفساد) حيث كانت قيمة ارتباط بيرسون بين المتغيرين ضعيفة جدا (0.102)، أي أنه لا يوجد أثر لمؤشر فاعلية الحكومة على مكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة، وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.19) وهي أكبر من مستوى الدلالة المفترض (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية، ورفض الفرضية البديلة.، وهذا يعني أنه لا يوجد أثر لمؤشر سيادة القانون على مكافحة الفساد ، ربما يرجع السبب لعدم تطبيق اللوائح والقوانين بالكفاءة المطلوبة داخل المصارف.

**الفرضية الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر جودة التشريعات ومكافحة في المصارف قيد الدراسة.**

أظهرت النتائج الموضحة بالجدول (8) وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين (جودة ومكافحة الفساد) حيث كانت قيمة ارتباط بيرسون بين المتغيرين ضعيفة جدا (0.230)، أي أنه لا يوجد أثر لمؤشر جودة التشريعات على مكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة، وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.65) وهي أكبر من مستوى الدلالة المفترض (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية، ورفض الفرضية البديلة.، وهذا يعني أنه لا يوجد أثر لمؤشر جودة التشريعات على مكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة، ربما يرجع السبب لوجود ثغرات في القوانين والتشريعات المعمول بها داخل المصارف.

**- النتائج:**

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

1- وجود علاقة ذات دلالة ارتباط قوي بين أغلب مؤشرات الحوكمة في مكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة.

2- مؤشر المساءلة والمشاركة جاء بمعامل ارتباط موجب قوي حيث كان (0.640) مما يعني أن المشاركة في صنع القرار ومحاسبة الموظفين في مختلف المستويات الإدارية، ذات أهمية كبيرة في مكافحة الفساد، حيث تشير النتائج إلى حاجة العاملين لنظام عمل يتيح لهم حرية التعبير ومساءلة قيادات المصرف على كافة مستوياتها، وتعزيز دور الرقابة الداخلية في مكافحة من الفساد.

3- مؤشر الاستقرار السياسي جاء بالترتيب الثاني في الأهمية في مكافحة الفساد حيث جاء بمعامل ارتباط موجب قوي (0.600)، وبالتالي يمكن اعتباره من المؤشرات الأكثر أهمية في مكافحة الفساد في المصارف قيد الدراسة.

4- الحوكمة في المصارف قيد الدراسة لازالت تواجه عدة تحديات أهمها الانقسام السياسي بين مدن الشرق والغرب ووجود محافِظَين للبنك المركزي، كل ذلك يجعل من مكافحة الفساد أمر صعب، وكلها قضايا تحد من الحوكمة وتساهم بشكل كبير في تفشي الفساد.

5- جاءت درجات بعض المؤشرات بمعاملات ارتباط ضعيفة نوعا ما وهي (مؤشر فعالية الحكومة، مؤشر سيادة القانون، جودة التشريعات)، ربما يرجع السبب أن عينة الدراسة ترى أن الاستقرار السياسي والمساءلة أهم في مكافحة الفساد في الوضع الراهن.

**- التوصيات:**

1- توعية العاملين بأهمية الحوكمة في القطاع المصرفي لمكافحة الفساد.

2- ضرورة اهتمام الإدارة العليا بالمصارف بتطبيق مبادئ الحومة المصرفية وجعلها أداة رقابة.

3- محاولة توحيد إجراءات التعامل المصرفي تطبيقا لمبدأ المعاملة العادلة والمساواة بين جميع عملاء المصارف.

4- التحول من الأساليب الإدارية التقليدية القائمة على مركزية القرار إلى الأساليب الإدارية المعاصرة وفي مقدمتها الحوكمة، والتي تقوم على المشاركة في صنع القرارات ومبادئ الشفافية والإفصاح.

**قائمة المراجع :**

**أولا: المراجع العربية**

**- الكتب**

1- القرلة، عصمت سليم، (2014) الحكمانية في الأداء الوظيفي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.

2- حسن، حسين محمود، (2009)، الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد الإداري في مصر، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة.

3- عبد العال الديربي، ومحمد صادق إسماعيل، جرائم الفساد بين آليات المكافحة الوطنية والدولية، ط1,المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012

4- ياسين فوتال، خذيري حنان، (2016) أثار الفساد الاداري في عمل المؤسسات الحكومية، تبسة، الجزائر

**- المجلات والبحوث العلمية:**

1-الشافعي، ابراهيم.(2019). دور الحوكمة في تحسين أداء المصارف التجارية :دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية والصحاري فرع الخمس، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا، نوفمبر.

2- مثاني، محمد، (2017)، أثر الحوكمة في القطاع العام على معدل الناتج المحلي الإجمالي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، الأردن، العدد 8 ، ديسمبر: 13-33

3- عمر، مفتاح الساعدي، (2014) إستراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 14. 35-61

4- عيادي، آمال أبوبكر خوالد،(2012)، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.

5- هواري، معراج ،(2012)، نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير، ولاية بسكرة، الجزائر.

6- العلفي، نادية ،(2011) ، تقييم تطبيق الحوكمة في البنوك اليمنية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول يناير، المجلد الأول.

7- خليفة، محمد، (2005) الإشراف والحوكمة في البنوك، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 24- 26 سبتمبر. ص366-389

8- حسن، حسين محمود، (2013)، الفساد ومكافحته في القانون الوطني والدولي: منهج دراسي لطلبة كليات الحقوق، بحث غير منشور.

**ثانياً: المراجع الأجنبية**

1- Tourani , Red Alireza and Lngely,( 2020) Coral B, Handbook on Emerging Issues in Corporate Governance, World Scientific Publishing, Singapore,p77-105

2- Asian Development Bank Institute (2004). Corporate Governance in Asia: Recent Evidence from Indonesia, Korea, Malaysia, and Thailand: ADBA,p39-56

3- Basel Committee on Banking Supervision (1999)" Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations " , Basel, September,p2-32

4- MacMullen, Ramsay (1990). Corruption and the Decline of Rome. Yale University Press. P95-134